مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

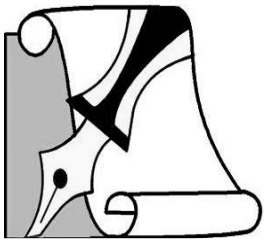

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة:

شكّل النّصف الثّاني من آب إستمراراً للجمود المُسيطر على الإيقاع السّياسي في لبنان في مختلف الملفات، كسره بعض الإنجازات الأمنيّة في مواجهة المجموعات الإرهابية في أكثر من مكان من الأراضي اللبنانية، وإذا كان بالإمكان الحديث عن تغيّر جوهري في المشهد السياسي، فإن مبادرة السيد حسن نصرالله التي أعلن فيه إمكانية قبول حزب الله بسعد الحريري رئيساً للحكومة مقابل عون رئيساً للجمهورية، شكّل هذا التغيير الهام، رغم أن الحريري وتياره لم يَثبُت أنّهم كانوا على قدر تلقّف هذه الخطوة فقيّدوها بالشّروط التّعجيزية من جهة، والتّشكيك من جهة ثانية، وعدم الإجابة المباشرة من جهة ثالثة.

١ . جلسات الحكومة: التعطيل والتمديد:

التّمديد سَيّد الموقف في عمل الحكومة اللبنانية وقراراتها، فكما تُمدّد لأزمات المواطنين وللجمود في حلّ الأزمات، والتجاذبات التي تعطّل الدولة والمؤسسات تستمرّ الحكومة في التّمديد لمواقع في الدولة. وكل المعلومات تشير إلى توافق شبه كامل على التّمديد لقائد الجيش ورئيس الهيئة العليا للإغاثة باستثناء إعتراض قويّ وحازم من وزراء التيّار الوطني الحرّ الذين هدّدوا بالإستقالة في حال التّصويت على هذا التّمديد، لذلك بدت جلسة ٢٠١٦/٨/١٨ أشبه بسيرك لألعاب الخفّة. يقترح وزير الدّفاع سمير مُقبل ثلاثة أسماء لخلافة الأمين العام للمجلس الأعلى للدّفاع اللواء محمد خير، المُنتهية ولايته والمُمَدّدة خلافاً للقانون فلا يصوّت نحو ثلثي الوزراء لمصلحة أيٍّ من الأسماء، إلاّ أنّ "الفاقع" أنّ مُقبل نفسه إمتنع عن تأييد أيٍّ من الضُبّاط الذين إقترحهم هو، الوزيران جبران باسيل والياس بو صعب كانا قد استبقا جلسة مجلس الوزراء بإعلانهما موافقتهما المُسبقة على الأسماء التي ينوي وزير الدفاع طرحها لكسر مبرّرات التمديد مرة تلو أخرى. وفي الجلسة، ما كاد مقبل يقترح أول اسم، حتى رفع باسيل وبو صعب يديهما موافقين، وتَبِعَهما كلٌّ من وزير الطاقة أرتور نظاريان والوزير سجعان قزي والوزير المحسوب على الرئيس ميشال سليمان عبد المطلب حنّاوي ووزيرا حزب الله محمد فنيش وحسين الحاج حسن، فيما لم يُعلن وزير الدفاع تأييده للأسماء التي يقترحها.

وتكرّر الأداء نفسه مع الإسمين الثاني والثالث أيضاً اللذين حازا تأييد سبعة وزراء فقط، الأمر الذي يحول دون تعيين أيّ من الثلاثة، إذ يحتاج تعيين أحدهم إلى تأييد ثلثي الوزراء. ودفع الأمر باسيل إلى القول إن أداء مجلس الوزراء يُحرجهم ليُخرجهم عن طورهم، فهم لن يقبلوا أن يُفرَض التّمديد مرة أخرى كأمر واقع بعد ألاعيب كهذه، علماً بأنّ الوزراء المعترضين على الأسماء المُقتَرَحة لم يُبرّروا إعتراضهم أو وجهة نظرهم.

ما سبق يؤكّد الموقف العوني بأنّ إقتراح الأسماء وعدم التوافق عليها ليسا سوى مقدّمة للتّمديد لخير، ومن بعده لقائد الجيش جان قهوجي، بذريعة منع الفراغ. هذا الأداء دفع وزراء التيار الوطني الحر إلى التّلويح بالإستقالة أو الإعتكاف إذا استمرّ أداء مجلس الوزراء على هذا النحو في الجلسات القادمة مؤكّدين أنّهم مستعدّين للموافقة على أيّ إسم يريده المستقبل بديلاً عن "خير" وأنّهم (وزراء التيار الوطني) لن يقفوا متفرجين على محاولات التّمديد لخير وقهوجي. لكن على الرغم من حدّة الموقف العوني يبدو أن التّجديد لقائد الجيش أمر حتمي لا مفرّ منه لعدّة أسباب أهمها:

١ . الفراغ الرئاسي الحاصل.

٢ . الوضع الأمني والتهديدات الإرهابيّة المستمرّة ودور الجيش اللبناني في حفظ الدولة والأمن والمعادلة القائمة.

٣ . الرغبة الغربيّة خاصةً الأميركيّة في التّجديد لقهوجي في هذه المرحلة الحسّاسة، كَون قهوجي أثبت قدرة وفعاليّة ومرونة في حفظ التوازن في الجيش وعلاقاته بالغرب ومحاربة الإرهاب.

٤ . لأن التجديد لقهوجي يضمن بقاء إسمه من بين الأسماء الجدّيّة في الإنتخابات الرئاسيّة، لذلك يتمسّك به فريق ١٤ آذار ووزراء ميشال سليمان، ويرفضه وزراء عون، أما حزب الله فيقف هنا في الوسط مراعياً حليفه عون وحريصاً على الجيش والأمن الداخلي في البلد في الوقت نفسه.

لكن وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي يُدركها العونيّون جيّداً، فإن نبرتهم العالية اللهجة وصلت إلى حدود التّهديد بالإستقالة من الحكومة وتعطيل كل شيء في البلاد إذا تمّ التمديد لقائد الجيش... ويكرّر العونيّون لن نسكت، وهذه المرّة الأمور مختلفة وعلى الجميع أن يأخذوا علماً بأنه "مش كل مرّة بتسلم الجرّة".

٢ . الكتائب يتابع الحملة على الحكومة والمكبّات:

واصل النائب سامي الجميّل حملته على المكبّ المُستحدث في برج حمود، مركّزاً هجومه على وزير الزراعة أكرم شهيّب بوصفه المكلَّف حكوميّاً بمتابعة ملف النّفايات. وفي سياق التعبئة، سأل الجميّل لماذا لا يستحدث شهيّب مكبّاً في غابة أرز الشوف، الأمر الذي استدعى ردّاً سريعاً من شهيّب استشهد فيه بالقول الجبلي: "الله يثبّت العقل والدين».

وسأل شهيّب عما حال دون إعتراض الوزراء الكتائبيين على خطة النفايات حين عُرضت في مجلس الوزراء. تَجدر الإشارة إلى أن الكتائب كان قد قدّم إستقالة وزراءه من الحكومة على خلفيّة المكبّات.

٣ . شحنة أسلحة أميركيّة جديدة للجيش اللبناني:

أعلنت السفيرة الأميركيّة إليزابيث ريتشارد أن بلادها "هي أكبر شريك أمني للبنان. فخلال هذا العام وحده ساهمنا بأكثر من ٢٢١ مليون دولار من المعدّات والتّدريب للقوى الأمنيّة اللبنانيّة". مشدّدةً على أنّ هذا ما يعكس "ليس فقط إلتزامنا بالوقوف إلى جانب لبنان في حربه اليوم، بل نحن نقف معكم اليوم، كما أنّنا في طريقنا للوقوف معكم في المستقبل فيما أنتم تقفون بمواجهة التطرّف، وتقفون للدفاع عن طريقة عيشكم". كلام ريتشارد جاء خلال إشرافها، بحضور نائب رئيس الأركان للتجهيز العميد الركن مانويل كرجيان، على تسليم شُحنة كبيرة من المساعدات العسكريّة الأميركيّة إلى الجيش اللبناني في مرفأ بيروت. وتبلغ قيمة هذه الشّحنة خمسين مليون دولار وتتضمّن تزويد الجيش بخمسين عربة "هامفي" مصفّحة، وأربعين قطعة مدفعيّة ميدان "هاوتزر" وخمسين قاذفة آليّة للرمانّات MK-19، وألف طن من الذّخيرة الصغيرة والمتوسّطة وقذائف المدفعيّة الثّقيلة. وأشارت ريتشارد إلى أن لبنان هو خامس أكبر مُتَلقٍّ للتّمويل العسكري الأجنبي للولايات المتحدة الأميركية في العالم.

مؤكّدةً أنّ هذه المعدات "من شأنها أن تساعد الجيش اللبناني في خوض المعركة ضد المتطرّفين والدّفاع عن حدود الوطن، وبعضها سيساعد جنوداً لبنانيين في التحرّك بأمان ضمن نطاق مسؤوليتهم، وبعضها سيسمح بنقل المعركة إلى أرض العدو ما يساعد على الإنتقال إلى الهجوم".

٤ . الإنتخابات الرئاسيّة في لبنان:

أظهرت المعطيات المكثّفة في الأيام الماضية جدّيّة ما يتعلّق بإمكانيّة التوصّل إلى توافق داخلي برعاية خارجيّة غير مباشرة لإنتخاب رئيس للجمهورية، فالرئيس الأسبق للحكومة سعد الحريري طوّر من مبادرته غير المُعلنة تجاه الجنرال ميشال عون، والتي بدأت مع رسائل نقلها الوزير نهاد المشنوق لعون تتعلّق بإتفاق بين عون والمستقبل على قبول المستقبل بعون رئيساً للجمهورية مقابل إتّفاق متكامل على الحكم في مدّة ولاية عون الرئاسيّة، وعلى أثر موافقة الجنرال عون على المبدأ وتفاؤله بالطّرح، بدأت شروط المستقبل ورئيسه سعد الحريري تتوالى، حيث إشترط الحريري قبول حزب الله إضافةً إلى عون بالحريري رئيساً للحكومة، مقابل تبنّي المستقبل لعون رئيساً للجمهورية، وأرسل الحريري في الوقت نفسه إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله طالباً موافقته على هذا الطّرح، فردّ السيد نصرالله بموافقة الحزب على الطّرح عبر نفس القناة التي

إعتمدها الحريري، وأعلن السيد نصرالله هذه الموافقة في خطابه لمناسبة ذكرى الإنتصار مُعلناً إستعداد الحزب للتعاطي مع هذا الطرح بإيجابية دون الدخول في التفاصيل، فماذا في التفاصيل وماذا في النتائج على كل الصعد في هذا المجال؟

حرّك الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله المياه الراكدة داخليّاً في الملف الرئاسي. في خطابه يوم السبت في ١٤/آب/٢٠١٦، لمناسبة الذكرى العاشرة لإنتصار تموز ٢٠٠٦ على العدو الإسرائيلي، أعلن إستعداد الحزب لتسهيل المشاورات بشأن رئاسة الحكومة بعد الإنتخابات الرئاسيّة.

وجدّد التمسّك بترشيح الجنرال ميشال عون لرئاسة الجمهورية. نصرالله كان واضحاً في توجيه الرسالة إلى رئيس تيار المستقبل سعد الحريري. وبحسب مراجع رفيعة المستوى في فريق ٨ آذار، فإن كلام السيد نصرالله أتى تتويجاً لعدد من الرسائل المُتبادَلة بين حزب الله وتيار المستقبل، بشأن إنتخابات رئاسة الجمهورية وما سيتبعها من إستحقاقات، سواء على مستوى تأليف الحكومة، أو الإنتخابات النيابية. فـ"المستقبل" كان قد توصّل إلى إقتناع مفاده أن حزب الله يرفض وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة، فأتى خطاب نصرالله ليفتح صفحة جديدة، ويبدّد هذا الإقتناع.

وكشف مرجع في فريق ٨ آذار أن الرسائل المتبادلة بين حزب الله والمستقبل كانت قد وصلت إلى مرحلة طالب فيها الحريري بالإتّفاق على "سلّة متكاملة" تضمّ إلى جانب إنتخاب رئيس جديد للجمهورية، إختيار رئيس جديد للحكومة، والإتفاق على توزيع الوزارات، وعلى مجموعة من الإجراءات التي ستتخذها الحكومة المقبلة، ومن بينها زيادات ضريبيّة وأخرى تتصل بآليات العمل في مجلس الوزراء والتعهّد بعدم تعطيل الحكومة... إلخ لكن حزب الله، بحسب المرجع، رفض لائحة المطالب الحريريّة، حاصراً أمر المفاوضات في رئاستي الجمهورية والحكومة، وفق قاعدة: رئاسة الجمهورية في مقابل رئاسة الحكومة. بكلام أوضح: العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية والحريري رئيساً للحكومة. وبحسب المرجع، فإن الحريري كان يملك "نصف تفويض سعودي" يخوّله التفاوض والمناورة بشأن رئاسة الجمهورية، "ومن غير المعلوم الهامش الذي يملكه حالياً". وبينما يكثر التحليل "التّبصير" في بيروت حول الطريقة التي سيتعاطى بها الرئيس سعد الحريري مع العرض الذي قدّمه له الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله للعبور "الآمن" إلى السرايا الحكومية عبر "الأوتوستراد السريع" المتمثّل في إنتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، فإن رئيس "تيار المستقبل" لا يزال يأخذ وقته في الدرس والتّمحيص خلال عطلته الصيفية في الخارج. أما في لبنان، فإن "المستقبل" يبدو موزّعاً في الوقت الضائع إلى إتجاهين: الأول، يضم الأكثريّة السّاحقة من أعضاء الكتلة النيابيّة برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، وهو يرفض مبادرة نصرالله ويعارض إنتخاب عون بالكامل. والثاني، يضم النواب

"المغاوير" في الكتلة إلى جانب نادر الحريري وغطاس خوري وهؤلاء يميلون، ولو بنسب متفاوتة، إلى خيار التّعاطي بإيجابية "مدروسة" مع طرح نصرالله وترشيح عون، بعد "تصفيح" هذا الخيار بضمانات كافية للحريري من حزب الله.

ويُروى أنّه خلال الإجتماع الشّهير لكتلة المستقبل قبل أكثر من أسبوعين، أوحى الحريري في معرض شرحه للإحتمالات بأن مبادرته لترشيح النائب سليمان فرنجية قد استُهلكت واستُنزفت بعد قرابة تسعة أشهر من طرحها، قائلاً: "لو بدا تشتّي كانت غيّمت"... أما سيناريو مجابهة "حزب الله" عبر الإستقالة من الحكومة وهيئة الحوار، فلا يبدو الحريري مقتنعاً به، بسبب إستحالته السياسيّة راهناً، حيث لا يوجد دعم محلي أو إقليمي لمثل هذه الإندفاعة الهجومية كما يُنسب إلى رئيس المستقبل. وإذا كان البعض في التيار الأزرق بات يُحبّذ الخروج من مأزق ثنائية عون ـ فرنجية بطرح إسم توافقي أو تسووي يخلط أوراق المعركة الرئاسية مجدداً، فإن المعلومات تّفيد بأن الحريري يشعر بصعوبة مثل هذا الأمر، "لأن المسيحيين لن يقبلوا برئيس إلا من الصف الأول" وفق ما ينقل عنه العارفون. ولعل أبلغ تعبير عن ضيق هامش الحركة لدى المستقبل بعدما أصبح مخيّراً بين فرنجية وعون، هو قول أحد النواب الزُرق بمرارة: "يبدو أن كل ما علينا فعله هو أن نختار ما إذا كنا سننتحر بالقفز من الطابق الثامن أو من الطابق العاشر"... لكن ماذا عن موقع فرضيّة إنتخاب عون في حسابات الحريري؟ وهل يمكن أن يتدفّق في عروقها الدم الأزرق بعد عرض نصرالله؟

وماذا عن الفيتو السعودي المزمن على عون؟ هل مفعوله مستمر أم سَلك عدّه العكسي؟ تبرز إجابتان متباينتان رداً على هذا السؤال:

الأولى تجزم بأن الرياض لا يمكنها تغطية الحريري في التّحول نحو إنتخاب حليف حزب الله وتالياً طهران رئيساً للجمهورية، فيما هي تخوض حالياً مواجهة مفتوحة مع إيران والحزب في ساحات المنطقة. أما الإجابة الثانية فتنفي أن يكون رفض المملكة للجنرال مستمراً أو أقلّه نهائياً، لا سيما أن من وضع الفيتو عليه لم يعد موجوداً في دائرة القرار، وهو وزير الخارجية الراحل الأمير سعود الفيصل، ثم إن إنتخاب عون لن يشكّل بالضرورة خسارة للرياض، لأن وصوله إلى قصر بعبدا سيترافق مع عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة، الأمر الذي يحقق توازناً في السلطة، على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، خاصةً أن فريق ١٤ آذار، يصوّر للسعوديين أن حزب الله لايريد إنتخاب رئيس للجمهورية، وأن إنتخاب عون وفق المعادلة الآنفة سيُحرج حزب الله ويربكه.

كل الأجواء توحي أن المستقبل يسير في الخيار الأول، وهذا ما أعلن عنه نهاد المشنوق في ٢٠١٦/٨/٢٠ حيث أكّد أن تياره لن ينجرّ إلى ما أسماه الفخ الذي ينصبه السيد حسن نصرالله لتياره في الملف الرئاسي، علماً أن تيار المستقبل هو من سعى لاهثاً وراء قبول حزب الله بالحريري رئيساً للحكومة مقابل عون رئيساً للجمهورية إلا أن الفيتو السعودي على عون من جهة، وفشل الحريري في فرض شروطه للإمساك بالحكم من جهة ثانية جعل المستقبل كعادته يرفض ما كان قد طلبه.

٥ . البطريرك الراعي يوحي بقبوله برئيس تسوية:

في تصريح صحافي مُلتبس، أكّد البطريرك الماروني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩ أنه يدعو ويدعم ويؤيّد إنتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن، معتبراً أن من الخطأ التعامل مع هذا المنصب الرفيع من زاوية إما أن يُنتخب شخص بعينه، وإما أن لا يجري إنتخاب أحد.

هذا التصريح للراعي، لم يحظَ بتعليقات واسعة، رغم أنّه يتضمّن إيحاء بتغطية بكركي لرئيس توافقي، علماً أنه أتى في اليوم التالي لإنتهاء زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للنبان، والذي رشح أنه رمى إسم قائد الجيش جان قهوجي كرئيس توافقي وغادر، ومن المرجّح أن يكون لتصريح الراعي تداعيات سلبيّة مع عون وتيّاره.

٦ . زيارة وزير الخارجية المصرية لبيروت (قراءة في رؤية مصر للبنان):

تحاول القاهرة لعب دور ما خارج حدودها، بعد تقليص دورها إلى حدّ التّلاشي في ظلّ التحالفات والمحاور الإقليميّة والدوليّة في المنطقة، ومن هذه الزاوية كانت زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى بيروت، بعد غياب مصري تامّ عن السّاحة اللبنانية في السنتين الماضيتين.

وعلى الرغم من أن زيارة شكري لبيروت أتت في ظل تصلّب سعودي غير مسبوق، وإرتفاع في حدّة الإشتباك الإيراني . السعودي في المنطقة، إلا أن للزيارة إيجابيّة وحيدة تتمثّل في إمكانيّة لعب مصر لدور ما في حلحلة المشكلات العالقة في لبنان، خاصّةً وأن الموقف المصري يبدو وسطيّاً في الملف السوري، وحياديّاً في الملف العراقي، ومنسجماً نوعاً ما في مقاربة الملفات المحتدمة بين إيران والسعودية رغم أن مصر بدأت في سياستها الخارجيّة عربيّاً وكأنها تابعة أو مراعية لرؤية السعودية.

فماذا يعني لبنان لمصر تاريخياً؟ وماذا فعل شكري في زيارته الأخيرة لبيروت؟

يصف متابعون وعارفون للسّياسة المصريّة، والإستراتيجيّة المصريّة سابقاً وحاضراً في المنطقة، يصف هؤلاء لبنان على أنه جزء من الأمن القومي المصري، وأن مصر كانت في مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة، تنظر إلى لبنان على أنه بوّابتها على الشرق، لذا كانت بالنسبة للبنان بمثابة الأم العربيّة الحاضنة، فمنذ تاريخ الملكيّة في مصر، كان لبنان جزءاً من الإهتمام المصري، وقد إستمر هذا الأمر بُعَيدَ إستقلال لبنان في أربعينيات القرن الماضي، وتعمّق أكثر في مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بعد فترة من الإنكار في عهد الرئيس الراحل كميل شمعون. لكن منذ العام ١٩٥٨ وفي مرحلة المدّ العروبي التي شهدت وحدة مصر وسوريا بين عامي١٩٥٨ و ١٩٦١ بات لبنان بمثابة الشقيق الأصغر لمصر، واستمر هذا الأمر في الستينيات مع مرحلة صعود المقاومة الفلسطينية المسلحة والتي كان لعبد الناصر الفضل في تشريعها لبنانياً عبر إتّفاق القاهرة في العام ٦٩.

مع وفاة عبد الناصر وخروج القاهرة على الإجماع العربي وعقدها إتفاق سلام مع "إسرائيل"، تراجع دور مصر في السبعينات والثمانينات، حتى أواسط التسعينيات، حين كانت للقاهرة كلمة إيجابيّة في التّجديد للرئيس إلياس الهراوي لثلاث سنوات. وقد إزداد نفوذ القاهرة مع إنسحاب سوريا من لبنان في العام ٢٠٠٥، وخرج ترشيح الرئيس ميشال سليمان إلى الرئاسة من القاهرة نفسها. اليوم تتحرّك القاهرة على خط إستقرار المنطقة، بدءاً من سوريا، لكن، إنطلاقاً من لبنان الذي بات على شفير الإنهيار، كما يشير المتابعون للشأن المصري. وتأتي زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري لبيروت غداً، في محاولة لخرق الرّكود الحاصل على الصعيد الرئاسي. لا تطرح القاهرة إسماً محدّداً للرئاسة، بل تطرح مجموعة صفات لهذا المرشّح، تتلاءم مع الوضع الإقليمي الدّقيق. تريد مصر رئيساً جامعاً لكل اللبنانيين يؤمن بمؤسسات الدولة، العسكرية والأمنية والقضائية، يساهم، من موقعه بتفكيك أزمات البلاد التي ترتبط بالواقع المتردّي للمنطقة، وخصوصاً في سوريا.

ولعل القاهرة تراقب بقلق ما يحدث في خاصرتيها العربيتين، الأولى الشرقية التي يمثلها لبنان وسوريا، والأردن، والمهدّدة بخطري الإرهاب من ناحية، والتقسيم من ناحية أخرى، والثانية الغربية المتمثلة في الجوار الليبي حيث تنشط الجماعات المسلحة التكفيرية. تشعر القاهرة أن مواجهة الخطر الوجودي التكفيري في الداخل المصري، يجب أن يبدأ من خارج الحدود، وتتمثل البداية بحفظ إستقرار الدول العربية المجاورة وخصوصاً لبنان وسوريا والأردن.

في سوريا، التي تشكّل مفتاح هذا الأمر، ثمة ثوابت ثلاث للسياسة المصرية: أولاً، الحفاظ على وحدة التراب السوري. ثانياً، المحافظة على شكل الدولة السورية ومنعها من الإنهيار. ثالثاً، حماية الجيش العربي السوري. ولعل إنهيار سوريا، سيفتح الباب أمام إنهيار دول مجاورة، ومنها الأردن الذي يصعد فيه الإسلام السياسي بقوة، وثمة خشية من تغلغل الجماعات الإرهابية فيه. وتدعو مصر إلى دور عربي يرتقي إلى محور بوجه التكتّلات التي تتبلور في المنطقة. من هنا، كانت دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إنشاء قوات عربية تكون مهمتها التدخل في أماكن التوترات في العالم العربي. لكن هذا الأمر يبدو أنه لم يلقَ إستجابة من قِبل دول عربية عدة. لكن ذلك لم يمنع القاهرة من الإستمرار في الدعوة إلى سياسة "لا محوريّة" في المنطقة بعيدة عن أية إصطفافات مذهبية أو طائفية. لذا، تأتي زيارة شكري إلى لبنان، في محاولة لتحييد هذا البلد عن نزاعات المنطقة، وذلك إنطلاقاً من إدراكها لدقّة الوضع اللبناني. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ما نُشر في الإعلام عن زيارة شكري للبنان لم يعط كل الحقيقة حيث تؤكد المعلومات أن شكري أراد إستنساخ المبادرة المصرية القديمة التي أتت بميشال سليمان رئيساً للجمهورية طارحاً قائداً الجيش جان قهوجي كحلّ للأزمة الرئاسيّة.

. لماذا تقوم القاهرة بهذا الدور الآن؟

منذ أكثر من سنتين، لم يأتِ زائر مصري على هذا المستوى إلى لبنان اليوم، تبدو القاهرة مستعدّة للتّصدّي لدورها بوصفها الدّولة العربيّة الأكبر، وبالرغم من إبرازها للسِّمات التي ينبغي أن يتحلى بها الرئيس اللبناني الجديد، لا "فيتو" لديها على أحد. وهي لا ترغب في الظّهور بمظهر المتدخّل في الشأن اللبناني، وسيبدي شكري "النُّصح" للمسؤولين الذين سيلتقيهم وإبداء الإستعداد للمساعدة في ترسيخ حلّ لبناني للوضع اللبناني. دور القاهرة ليس مستجدّاً، فهي ساهمت في إنتخاب الشيخ عبد اللطيف دريان على رأس دار الفتوى، في ظلّ تفاهم حصل مع أكثر من قوة إقليميّة، بينها السعودية وسوريا.. "إنها محاولة لتكرار التجربة" وهي ساهمت في طرح ميشال سليمان لرئاسة الجمهورية. هي باختصار مساهمة مصرية في "فكفكة" الألغام اللبنانية وعدم ربطها بالمحيط، وإشعار اللبنانيين أن مصر هي في خضّم المساعدة على الحلّ اللبناني، وذلك ليس غريباً طالما أن لبنان هو بوابة الأمن القومي المشرقي بالنسبة إلى القاهرة.

٧ . قراءة في زيارة شكري إلى بيروت:

تبـيّن مـن خـلال زيـارة شـكري لبيـروت أن الخـارج لا يملـك نظـرة موحـدة إزاء لبنـان. الأميركيـون ليسـوا مستعدين لتشـغيل محركـاتهم أبعـد مـن حمايـة الإسـتقرار. الفرنسـيون يعوّلـون علـى إجتماعـاتهم مـع كـل مـن الإيرانيين والسعوديين في الخريف المقبل. الروس لا يقاربون ملف لبنان إلا من خلال نظرتهم إلى موجبات المعركة التي يخوضونها على أرض سوريا، حتى أن من كان يراهن على إجتماعات تُعقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في أيلول المقبل، خاب رهانهم، بعدما تقرر إرجاء إجتماع وزراء خارجية مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان.. حتى إشعار آخر!

وحدهم المصريون، ولأسباب إقليمية لا تُقنع الرأي العام المصري نفسه قبل الرأي العام اللبناني، قرّروا الإنضمام إلى "مسرحية الوقت الضائع"، لعلهم يصنعون "مبادرات" ولو "إعلامية" وعلى "الطريقة البلديّة". هم بحاجة إلى تظهير قصة "الدور الإقليمي" برغم عدم تحررهم من المساعدات الخليجية وخصوصاً السعودية والإماراتية، ولذلك، قرّروا أن يجسّوا نبض القيادات اللبنانية.

قرع المصريون أبواب الرئيس نبيه بري، وهم كانوا قد سمعوه في القاهرة يعوّل على عودة دور مصر العربي القيادي المحوري، أيضاً شدّد على أهمية دور الأزهر، وأخذ على الإيرانيين والمصريين أنهم لم يقوموا بمبادرات تؤدي إلى تطوير العلاقات وجعلها نموذجاً لكل العلاقات العربية والإسلامية.

عندما قرّر وزير خارجية مصر سامح شكري زيارة بيروت، كان حريصاً على إطلاق مبادرة ما. حاول فريق السفارة في بيروت ترتيب عشاء سياسي يضم جميع أركان طاولة الحوار. اصطدموا بتحفّظ رئيس مجلس النواب، حيث اعتبر أنه عدا أسبابه الأمنية القاهِرة، ثمة إشكال بروتوكولي: تلبية دعوة كهذه ستفرض تلبية أية دعوة مماثلة في المستقبل. كان لا بد من الإعتذار... السبب الفعلي الذي جعل بري يتحفّظ ويدفع باتجاه تأجيل موعد الزيارة، هو التوقيت، فقد اختار شكري بيروت ثاني محطة له بعد تل أبيب!

أما المفارقة المُضحكة المُبكية، فتمثّلت في إلحاح السفارة المصرية على تأمين موعد للقاء بين سامح شكري وأحد قياديّ "حزب الله". المقصود بالمفارقة يتمثل بتزامن السّعي للإجتماع "بحزب الله" مع إصدار القضاء المصري أمراً في اليوم نفسه بالتحقيق مع القياد الناصري حمدين صباحي ورئيس "حزب مصر القوية" عبد المنعم أبو الفتوح بتهمة التخابر مع "حزب الله" اللبناني و"الحرس الثوري الإيراني"!

وهكذا إنطبق على زيارة شكري لبيروت المثل القائل: "تيتي تيتي متل ما رحتي متل ما جيتي".

٨. إسرائيل: "حزب الله" يجنّد فلسطينيين:

مجدّداً إتّهمت "إسرائيل" حزب الله بتجنيد مجموعات فلسطينية داخل الأراضي المحتلّة بهدف تنفيذ عمليات ضد قوّات الإحتلال الإسرائيلي، مشيرةً إلى أنّ هذه المجموعات تنظّمت في الضفة والقطاع، وأنها كانت على صلة مباشرة بقيادة عمليات حزب الله في لبنان. وعمدت "إسرائيل" بعد الكشف عن هذه المجموعة إلى مطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ خطوات ضد حزب الله وإعلانه منظّمة "إرهابيّة".

بعد أيام قليلة من الذكرى العاشرة لإنتهاء حرب لبنان الثانية، أعلن جهاز الشاباك الإسرائيلي نجاحه في الكشف عن تنظيم واسع قام حزب الله بتجنيده من الفلسطينيين في الضفة والقطاع بهدف تنظيم عمليات ضد الإسرائيليين. ويرمي هذا الإعلان إلى القول بأن حزب الله رغم إنشغاله بالحرب الأهلية السورية، إلا أنه لم يغفل عن محاربة "إسرائيل" وهو يحاول تعميق تواجده في الضفة الغربية.

ولهذا السبب عمد، وفق الإتّهام الإسرائيلي، إلى تجنيد نشطاء في الضفة الغربية عن طريق إستخدام موقع التواصل الإجتماعي "فايسبوك". وهذه ليست المرة الأولى التي تتهم فيها "إسرائيل" حزب الله بتجنيد نشطاء من الضفة والقطاع للعمل ضدّها. وكانت قبل أشهر قليلة قد اتّهمت ابن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بتجنيد شبّان فلسطينيين عبر إستخدام الشبكات الإجتماعية.

وعلى كل حال، فإن الإتهام الإسرائيلي هذه المرة، يدور حول نجاح حزب في تجنيد نشطاء في الضفة والقطاع عبر الإتصالات معهم من لبنان. وتعتبر "إسرائيل" أن نجاحها في كشف هذه المجموعة منع تنفيذ عمليات في "إسرائيل" أيضاً ضد مدنيين. وقدّم القضاء العسكري الإسرائيلي لوائح إتّهام مشدّدة ضد المعتقلين.

٩ . "إسرائيل" تستفزّ حزب الله ولبنان في ذكرى الإنتصار:

عاد التوتّر إلى محور بركة النقّار عند الأطراف الشمالية لمزارع شبعا المحتلة، مع إقدام جيش الإحتلال الإسرائيلي على قضم مساحات واسعة من الأراضي المحررة في ٢٠١٦/٨/١٦.

العملية التي تزامنت مع الذكرى العاشرة لإنتصار المقاومة في حرب تموز تضم أراضي يملكها أبناء شبعا وتقع خارج السياج الحدودي الشائك الذي أنشأه جيش العدو منذ العام ١٩٦٧.

وعُلم في هذا الإطار، بأن جيش الإحتلال كان قد أبلغ "اليونيفيل" نيّته تعديل الخط الحدودي في المزارع من دون خرق الخط الأزرق لأسباب أمنيّة خاصّة. وقد أبلغت "اليونيفيل" القرار للجيش اللبناني الذي رفض الأمر، باعتبار أن ما يحصل خرق واضح، وطلب من "اليونيفيل" وقف عمل الورشة الإسرائيلية وإلزامها

بسحب جرافاتها إلى خلف السياج الشائك. فقامت "اليونيفيل" بإبلاغ جيش الإحتلال بموقف الجيش اللبناني الرافض واعتباره الخطوة إعتداء على الشرعيّة اللبنانيّة.

وبحسب المعلومات المتوافرة فإن جيش الإحتلال استمر بالعمل حتى إنهاء إقامة طريق فاصل بين المناطق المحتلة والمحرّرة في هذا القطاع من مزارع شبعا المحتلة، لربط مواقعه في رويسة العلم وجبل سدانة غرباً بمواقعه في مرتفعات الشحل شرقاً على أن يركّز خلفه في وقت لاحق سياجاً شائكاً مشابهاً للسياج المقام منذ عام ١٩٦٧.

*وضع الجيش اللبناني قوّاته في حالة إستنفار قصوى، وعمل على تعزيز مراكزه المتقدّمة على طول جبهة المزارع تحسباً لأيّ تطورات.

*أرسل حزب الله مجموعة مراقبة للعمل عن قرب في رصد عمل الورشة الإسرائيلية، وسط توقعات باحتمال حصول عمل عسكري في المنطقة.

*قرّر أهالي شبعا التصدّي للخرق باستعمال جرّافة ستعمل على إزالة علامات ومكعّبات إسمنتية، كانت قد ركّزتها "اليونيفيل" منذ خمس سنوات بمحاذاة بركة النقار.

* أعلنت قيادة "اليونيفيل" في الناقورة أنها كثّفت دورياتها لمراقبة الخط الأزرق لمنع حصول أي خرق محتمل.

*وفي اليوم التالي ٢٠١٦/٦/١٧، تراجعت حدّة التوتر في محور بركة النقّار عند الأطراف الشمالية لمزارع شبعا المحتلة. بعدها تم إنجاز شقّ طريق بين جبل سدانة والشحل بعرض حوالى ٥ أمتار، وطول ١٥٠٠ متر تقريباً، مما أدى إلى قضم أراض واسعة من الأراضي المحرّرة.

*المستغرب أن قيادة "اليونيفيل" لم تعتبر العمل خرقاً علماً أنه يجري في أراضٍ متحفَّظ عليها، وكأنها محرّمة على الطرفين، وقامت بعد ذلك بإعادة العلامات الحدودية التي أزالها الأهالي من الطرف اللبناني إحتجاجاً.

*الخطوة الإسرائيلية في توقيتها تهدف إلى الإيحاء بأن الجيش الإسرائيلي هو صاحب المبادرة والفعل على الحدود في الذكرى العاشرة لحرب تموز.

١٠. قائد الجيش يزور الجنوب: جاهزون للتصدّي لأيّ إعتداء

على أثر ذلك تفقّد قائد الجيش العماد جان قهوجي، موقع صور والوحدات العسكرية المنتشرة في منطقة مرجعيون، حيث جال في مراكزها واطّلع على إجراءاتها الدفاعيّة والأمنيّة، ثم اجتمع بالضبّاط والعسكريين.

وشدّد على أن مهمة الجيش الأساسية في الدفاع عن الجنوب ضد العدو الإسرائيلي، تتكامل مع مهماته الأخرى في مواجهة الإرهاب على الحدود الشرقية، والحفاظ على الأمن في الداخل.

وأكّد أن الجيش سيتصدّى بكل الإمكانات المتوافرة لديه لأي إعتداء إسرائيلي يستهدف لبنان، ولفت النظر إلى التمسّك بالقرار ١٧٠١ بمختلف مندرجاته.

*لكن جيش الإحتلال لا زال مستمراً في إستكمال الطريق العسكرية على طول الحدود مع لبنان في منطقة الشحل ومزارع شبعا، في المناطق المُتنازع عليها أصلاً، فقد أعادت آليّات الإحتلال إستئناف أعمال التجريف وشقّ الطرقات بشكل كثيف إبتداء من صباح ٢٠١٦/٨/٢٢ في تلك المنطقة، الأمر الذي يوحي بأمرين متناقضين:

١ . المخاوف الإسرائيلية من إستهدافات المقاومة مستقبلاً.

٢ . نيّة الصهاينة إستفزاز المقاومة وإثبات قدرة "إسرائيل" على المبادرة بما تشاء فعله على الحدود.

١١. مكابح إسرائيلية في البحر: "إسرائيل" توقف التنقيب عن الغاز قرب الشواطئ اللبنانية

إلى ذلك وبعد أيام قليلة من الخطاب الذي ألقاه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في بنت جبيل، لمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنتصار تموز ٢٠٠٦، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن أن الحكومة الإسرائيلية وتجنباً لتفجير الموقف مع لبنان، عمدت إلى منع التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية المتنازع عليها.

١٢ . "إسرائيل": نحن وراء العقوبات المصرفيّة على حزب الله

في معرض نقاش خاص حول "ضائقة حزب الله الماليّة" حاورت القناة العاشرة العبريّة (٢٠١٦/٠٨/١٤)، الكاتب والخبير في الشؤون الأمنيّة والعسكريّة، يوسي ميلمان، المعروف بقربه من المؤسسة الأمنيّة في "إسرائيل". ميلمان شرح للإسرائيليين، "النجاح الباهر" مع المصارف اللبنانية وإستجابتها لقطع علاقاتها بحزب الله ومؤسساته، وذلك بعد ضغط إقتصادي كبير من الولايات المتحدة، وأشار إلى أنّ "المصارف في لبنان لم تعد تتعامل مع حزب الله ولا تحوّل له أموالاً ولا تودعها لديها". وكشف أن الضّغط الأميركي جاء بتنسيق واسع

جداً مع الإستخبارات الإسرائيلية، التي قادت إضافة إلى جهود إستخبارية أميركية وأخرى في "جهاز إستخبارات من غرب أوروبا"، جهوداً لإفهام المصارف اللبنانية بضرورة قطع علاقاتها بحزب الله.

١٣ . لائحة عقوبات أميركية جديدة على حزب الله:

ذكرت مصادر قريبة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومصادر أمنية محسوبة على فريق ١٤ آذار، أن السلطات الأميركية في صدد الإعداد لإصدار لائحة جديدة من الأشخاص والمؤسسات المشمولين بالعقوبات المفروضة على حزب الله. ولفتت المصادر إلى أن هذه اللائحة لن تُسبّب أي تعقيد للمشهد السياسي العام، وخاصة للعلاقة بين حزب الله وحاكم مصرف لبنان، بعدما انتظمت كافة المصارف في تطبيق الآلية التي لا تتيح توسيع الإجراءات العقابية، لتشمل أشخاصاً ومؤسسات غير مشمولين بالعقوبات، وكانت المعلومات قد تحدثت عن أن اللائحة الجديدة تضم حوالى ٢٥ إسماً لشخصية حقيقية وإعتبارية على إرتباط بحزب الله.

ووفقاً لبرنامج الإدارة الأميركية الحالية، وما يعلنه المرشحان للرئاسة الأميركية دونالد ترامب وهيلاري كلنتون، ووفقاً لما تعلنه "إسرائيل" والدول العربية المُعادية لحزب الله خاصة دول الخليج، فإن الحرب الناعمة إقتصادياً على حزب الله ستستمر، حصاراً مالياً وعقوبات إقتصادية، ولوائح بمزيد من الأسماء المتّهمة بدعم الإرهاب... إلخ، في إطار ضغط لن يتوقف يستهدف حزب الله وإيران معاً، لأهداف متباينة تارةً ومُتوافقة تارةً أخرى، فـ"إسرائيل" والدول العربية المتماهية معها في العداء لحزب الله تهدف إلى إركاع حزب الله وإضعافه تمهيداً للتمكّن منه ومن إرادته ومن قوّته المتنامية، في حين أن الإدارة الأميركية إضافةً إلى ما سبق تضع هدفاً آخر للضّغط الإقتصادي والمالي على الحزب يتمثّل في دفع الحزب لتغيير سلوكه من جهة ودفعه لقبول مبدأ التفاوض واللقاء مع الأميركيين من جهة ثانية، حيث يطمح الأميركيون للدفع بحزب الله وإيران نحو تغيير في السلوك، لمعرفتهم اليقينيّة بإستحالة تدمير الحزب وقدراته، في الوقت الذي يرفض فيه حزب الله وفقاً لمعلومات مؤكدة، في السرّ والعلن، أي تواصل أو تفاوض أو لقاء مع الأميركيين.

من جهة ثانية، إستطاع حزب الله إيجاد ما يمكن تسميته بالإتّفاق مع مصرف لبنان وتحديداً مع حاكمه رياض سلامة، وعبره مع المصارف اللبنانية، يحمي بموجبه بيئته والمؤيّدين له، والمقربين منه، أشخاصاً

ومؤسسات، من الإستهدافات العشوائية من قِبل المصارف اللبنانية، التي بادرت في بادئ الأمر إلى إقفال حسابات ومنع فتح أخرى لأشخاص ومؤسسات لم ترِد في التصنيفات الأميركية، وفي الوقت نفسه يحفظ للمصارف "حقّها" في تطبيق العقوبات الأميركية بحق من وردت أسماؤهم، دون زيادة أو إستنساب. إلا أن الحديث عن لائحة وربما لوائح أميركية جديدة، يعطي إنطباعاً بأن الأميركيين بدورهم أخذوا علماً بهذا الإتفاق، وراحوا يعدّون للوائح جديدة، تُلزم المصارف اللبنانية بتوسيع العقوبات على حزب الله دون أن يكون للحزب قدرة على الإحتجاج على المصارف.

١٤. "إسرائيل": حزب الله أدخل عبوات إلى الأراضي المحتلة:

ذكرت وسائل الإعلام العبرية في ٢١ آب ٢٠١٦، أن تحقيقات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في قضية عثور مزارعين إسرائيليين على عبوات بالقرب من السياج الحدودي مع لبنان في محاذاة مستوطنة المطلة، أظهرت أن حزب الله يقف وراء إلقائها إلى الجانب الإسرائيلي والتقديرات حول أهدافها أنها مُعدّة لتنفيذ عمليات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إكتشاف العبوات لم يأتِ نتيجة معلومات إستخباراتية أو عمليات رصد ومراقبة للحدود مع لبنان، رغم أنه لم يعتقل أحد حتى الآن، بل لم تعرف الجهة التي تعمل مع حزب الله، والتي كان من المفترض أن تتسلّم الحقيبة.

١٥. الكلمة التي أطاحت "مستقبل" سعد الحريري:

لم تشفع للرئيس سعد الحريري كل محاولاته التّكفير عن ذنب إقترفه عام ٢٠١١، حين وصف ولي العهد السعودي محمد بن نايف بأنه "سفّاح"، في تسجيل لإفادته أمام لجنة التحقيق الدوليّة بثّته قناة "الجديد. منذ ذلك الحين، لم تقم للرجل قائمة، بعدما كلّفه "تجرؤه" على "أولياء الأمر" ثمناً باهظاً، بدأ يدفعه من رصيد شركة "سعودي أوجيه"، حيث اتخذ قراراً بعزلها من العمل في داخل السعودية، ما أوقع الحريري في مأزق مالي شديد، أوصل الشركة إلى حافّة الإفلاس.

منذ فترة طويلة، والحديث يدور عن مستقبل الشركة، أو عن مطالبة السعودية بالحصول على نصف الأسهم فيها. رغم أن كل المعلومات التي تتحدث تارةً عن قُرب إنهيارها، والقرار السعودي بمساعدتها تارةً

أخرى، تجزم مصادر مقرّبة من رئيس تيار المستقبل بأن "الشركة انتهت" وما الإجراءات التي باشرتها المملكة سوى "خطوة أولى على طريق إفلاسها". وأشارت إلى أن "كل الدلال الذي عاشه الحريري وتنعّم به طيلة السنوات الماضية بصرف عشرات المليارات من الدولارات ودعمه سياسياً وإعلامياً انتهى إلى غير رجعة". بصريح العبارة "إنتقم بن نايف لنفسه، ونجح، بعد رفض كل المساعي التي قام بها أمراء سعوديون، في فرض رؤيته على الأمير محمد بن سلمان الذي كان ينوي إنقاذ الشركة".

وتقرّر في النهاية أن "تضع جهة رسمية سعودية يدها على الشركة". رجّحت المصادر أن تكون "مؤسسة النقد العربي السعودي" التي ستتولى حلّ مشكلة العمّال، وإدارة الأزمة المتعلّقة بهم.

في منتصف آب ٢٠١٦، أمر الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وزير العمل والتنمية الإجتماعية السعودي مفرج بن سعد الحقباني بالبدء بصرف رواتب الموظفين وتأمين إحتياجاتهم بالتعاون مع الوزارات وسفارات الدول التي ينتمون إليها. شكّل هذا الإجراء بارقة أمل، فسّرها البعض بإلتفاتة سعودية للحريري لكن الواقع، وبحسب معلومات مستقبليين بارزين، لم يكن هذا الأمر لإنقاذ الشركة التي تعاني من عدم القدرة على دفع رواتب العاملين فيها منذ منتصف عام ٢٠١٥، بل هو "خضوع سعودي للضغط الذي تتعرّض له المملكة من قِبل دول كبيرة، تدخّلت دفاعاً عن مواطنيها العاملين في الشركة، الذين يعانون من إنقطاع مداخيلهم كما من إنقطاع الخدمات المرتبطة بوضعهم الوظيفي والقانوني، وفي مقدمتهم فرنسا".

وكانت شركة "سعودي أوجيه" قد دخلت في مفاوضات مع أطراف تجارية لبيع حصة تبلغ ٦٠% من أسهمها، بهدف إعادة هيكلة الديون المتراكمة عليها. وتشمل هذه الديون الرواتب المتأخّرة وتعويضات نهاية الخدمة، ومستحقات المقاولين، إضافة إلى قروض مستحقة لعدد من المصارف السعودية والدولية.

وفي هذا الإطار نقلت صحف سعودية أخيراً عن مصادر في "سعودي أوجيه" أن "٤ جهات حكومية أوقفت الخدمات عن الشركة نتيجة تأخر الرواتب"، وهي وزارة الداخلية ووزارة العمل والتأمينات الإجتماعية ومجلس الضمان الصحي. وتحدثت الصحف عن "توقّف خدمات تجديد الإقامات لعدم تسديد الشركة إلتزاماتها للتأمينات الإجتماعية وكذلك للتأمين الصحي".

وكشفت أن السلطات السعودية باشرت إجراءات لمعالجة قضية موظّفي الشركة، من خلال تخيير العمالة المتوقفة رواتبها، بين نقل خدماتها إلى كفيل آخر أو تجديد الإقامات مجاناً، أو إعطائها تأشيرة الخروج النهائي لمن يرغب في مغادرة البلاد. بعد أسابيع قليلة ستتّضح الصورة أكثر، ليتبيّن مصير الشركة التي يُرجّح أنها

ذاهبة نحو الإستملاك وكَفّ يد الحريري عنها مقابل تسديد ديونها ورواتب الموظفين، ولكن ما معنى ذلك وتأثيره على مستقبل الرئيس الحريري سياسياً في لبنان؟

تستغرب مصادر المستقبل أن "لا تعي المملكة خطورة ما تقوم به تجاه الرجل". صحيح أن "الحريري إرتكب من الأخطاء السياسيّة ما لا يُحصى منذ عام ٢٠٠٩، لكن لا يمكن التعاطي معه بهذا الأسلوب، فسعد الحريري إبن رفيق الحريري الذي قضى لأنه دافع عن مشروع السعودية في لبنان، وليس مُبرّراً القول إن الأولويّة اليوم هي للصراع في اليمن وسوريا، وإن الساحة اللبنانية مُحيَّدة عن الصّراع في المدى المنظور". وترى المصادر أنه في حال الإفلاس عليه أن يقرّر هو مستقبله السياسي، وما إذا كان في إستطاعته الإستمرار، وخصوصاً أنّ كل التسويات معلّقة على وقع التطورات الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارات السعودية المعنيّة وعلى رأسها وزارة العمل باشرت في الـ٢٠ من آب دفع المستحقّات للعمالة الأجنبية وتسوية أوضاع العاملين فيها والبالغ عددهم حوالى ٤٧ ألف عامل، مما يؤشّر إلى أن الشركة إنتهت كشركة يملكها الحريري لتتحول إلى شركة سعودية خالصة إسماً وملكية.

١٦ . الحريري يُبعد نديم قطيش عن المستقبل والعربيّة تستقبله:

أن تستقبل قناة الحدث الإخباريّة التّابعة لقناة العربيّة التي تُعتَبَر القناة السّعوديّة الأولى إقليميّاً، الصحافي المتهوّر نديم قطيش في برنامج إنتقاد سياسي ساخر وبذيء، فهو أمر عادي وطبيعي، لكن أن يكون قطيش قد طُرد من قناة المستقبل التلفزيونيّة بقرارٍ رسميٍّ مُوقّع من رئيس التيّار سعد الحريري، وتستقبله قناة الحدث، فهذا أمر مُثير للجدل والتأويل، ويقع في خانة التّحدي المباشر أو غير المباشر لسعد الحريري، وتبنّي لإنتقادات قطيش التي طاولت الحريري مؤخراً، وأعلنت تأييد الإنقلاب الفاشل في تركيا الذي حاول الإطاحة بأردوغان.

الخميس في٢٠١٦/٨/١١، وصل إلى إدارة قناة المستقبل قرار موقّع من الحريري يأمر بتوقيف برنامج DNA الذي يقدّمه قطيش، وتعرضه شاشة المستقبل في بثّ مشترك مع قناة العربيّة الحدث، وطلب القرار عدم نشر أي فيديوهات للحلقات المصوّرة على المواقع التابعة للتيار. مصادر في التيار رفضت ربط طرد قطيش بترتيب البيت الداخلي، وأكّدت أن الشيخ سعد، مراعاةً منه لشعور جمهوره وخوفاً من نقمة البعض عليه، ذهب في إتّجاه محاسبة قطيش على "تخطّيه كل الحدود". وكان الأخير قد جاهر بموقفه المؤيّد للإنقلاب الفاشل في تركيا منتصف تموز الماضي، ونشر تعليقات رداً على إعتراضات سجّلها مناصرو التيار على مواقفه. وكانت

هذه القشّة التي قصمت ظهر البعير، بعدما سجّل هؤلاء على قطيش، خلال الإنتخابات البلديّة، وصفه "جمهور المستقبل" بـ"القريعات" دفاعاً عن زميلته ديانا مقلّد التي أعلنت تأييدها لحملة "بيروت مدينتي" ضد لائحة "البيارتة"، لكن متابعين ربطوا القرار باحتمالات الإنفتاح على حزب الله بعد مبادرة الأمين العام لحزب الله تجاه إمكانيات القبول بالحريري رئيس للحكومة، خاصة وأن نديم قطيش كان وما زال إختصاصي إنتقاد وشتم حزب الله بسبب ومن دون سبب. وقد إنتقل قطيش إلى قناة الحديث الإخبارية التابعة للعربية لاستكمال هجومه على حزب الله من بوابّة السّعوديّة الإعلاميّة.

١٧. الفايسبوك يلاحق المستقبل والعكس صحيح:

قبل أشهر قليلة، خرجت إلى العلن صفحة على مواقع التواصل الإجتماعي تحت عنوان "صار لازم ترتاح"، بالتزامن مع الحديث عن المؤتمر العام للتيار المُزمع عقده في تشرين الأول المقبل. آنذاك، شنّ أصحاب الصفحة، مجهولو الهوية حملة إستهدفت عدداً من مسؤولي التيار ومنسّقيه، متّهمة إياهم بالتّقصير وتحميلهم مسؤولية فشل الجسم التنظيمي، واعتبرت أنه بات لِزاماً على التيار إستبدالهم بوجوه جديدة في الإنتخابات الداخلية. من بين مئات، سلّطت الصفحة الضوء على ثلاثة مسؤولين في "المستقبل" هم: رئيس تحرير جريدة المستقبل جورج بكاسيني، عضو المكتب السياسي في التيار صالح فروخ ومنسق عام الإعلام عبد السلام موسى معتبرة أنهم "لم يقوموا بواجبهم وصار لازم يرتاحوا". وعلى الرغم من أن القيّمين على الصفحة لم يلجأوا في منشوراتهم إلى الذّم أو إستخدام عبارات مُسيئة بحقّ "من هم تحت مجهر المحاسبة"، إلا أن هذه المنشورات إستقدمت الكثير من التعليقات التي "تطاولت" على الأسماء المذكورة.

إستنفرت قيادة التيار أجهزة الدولة للبحث عن الفاعلين الذين زادوا إلى الأسماء المنشورة كلاً من منسّق البقاع الأوسط أيوب قزعون ونقيب المهندسين خالد شهاب والمدير العام لتلفزيون المستقبل رمزي الجبيلي، وضمّوهم إلى قافلة المغضوب عليهم. وبالفعل، تقدّمت قيادة التيار بشكوى رسمية لدى الجهات القضائية لمعرفة من وراء الصفحة، ليتبيّن بعد تجنيد أجهزة أمنية أن محرّكها هو قاسم يوسف. فمن هو يوسف الذي لاعب جمهور المستقبل، وأوحى بوجود جيش خفيّ يمثّل المعارضين الأحرار ضدّ فريق الأمين العام للتيار أحمد الحريري؟ بحسب رواية أوساط مستقبليّة، عمل يوسف مصوراً في قناة المستقبل الإخبارية، وتمّ طرده في ما بعد لأسباب غير معروفة، وعلى ذمّة المصادر، بدأ يوسف منذ ذلك الحين بالتّطاول على كلّ المسؤولين في التيار ونوابه في البقاع، وأعلن نفسه كمرشح نيابي عام ٢٠١٣. وبعدما تبيّن له أن الأفق مسدود في

وجهه، عاد ولجأ إلى التيار، محاولاً التقرب من نواب المستقبل في المنطقة، حينها كان يوسف يعمل في شركة إحصاء قبل أن يفتح إتّصال مع منسّق عام الإعلام عبد السلام موسى الذي أوصى به كي يعمل في صحيفة المستقبل من جهة، ومن جهة أخرى كي يتم تعيينه منسّقاً إعلاميّاً في البقاع الأوسط، غير أن توصية موسى لم تلقَ تجاوباً. وأشارت المصادر التي أكدت أن "يوسف ليس عضواً في التيار"، إلى أن الأخير بدأ ينشط منذ فترة في البقاع الأوسط ويقوم بزيارات للهيئة الناخبة، مروّجاً لنفسه لإنتخابه في المؤتمر العام، تحضيراً لترشيح نفسه إلى المكتب السياسي.

أمس، تبلّغ يوسف خبر الدعوى وتم إستدعاؤه للتحقيق معه على خلفية ما نشر. وقد أصدرت قيادة التيار بياناً أعلنت فيه أن "التيار تقدّم بشكوى رسمية لدى الجهات القضائية المختصّة، تبين بنتيجتها، أن المدعو قاسم يوسف هو من يدير الحساب وبناءً عليه، إتخذ تيار المستقبل صفة الإدّعاء الشخصي على المدعو يوسف، وكل من يُظهره التحقيق على علاقة بالأمر". وأكّد البيان "إحترامه أي نقد بنّاء وشفّاف، كحق لأي شخص مناصر للتيار أو عضو فيه، ولكن بعيداً عن التّلطّي وراء حسابات وهميّة لإثارة البلبلة حول صورة التيار". إذاً، التيار يريد أن يحدد لمناصريه الطريقة التي يجب عليهم إستخدامها لإنتقاد مسؤوليه، وإلا، فسيف القضاء والأجهزة الأمنية شيشهر في وجههم. ولم يُعرَف بعد على أي أُسس قانونية إستندت السلطات الرسمية لخرق خصوصية مواطن وتساعد تياراً سياسياً على التشهير بمواطن مارس حقه بإخفاء هويته لإنتقاد شخصيات عامة. وبعد صدور البيان، كشف يوسف عن نفسه كمروّج للصفحة، ناشراً الصور التي سبق أن نشرها على صفحة "صار لازم ترتاح" وعلّق قائلاً "عمد رئيس تحرير جريدة المستقبل جورج بكاسيني، وعضو المكتب السياسي في تيار المستقبل صالح فروخ، إلى رفع دعوى قضائية بتهمة القدح والذم والتشهير والتحقير على خلفية قيامي بنشر هذه الصورة المباركة". وفي وقت حاولت فيه أوساط التيار إظهار يوسف كمنشق عن المستقبل، يتصرف من منطلق الحقد، رفضت ما يروّج عن يوسف بصفته يمثل أحد وزراء التيار، الذين يريدون فتح معارك داخلية مع أحمد الحريري قبل المؤتمر العام.

١٨ . داعش: اقتلوا جنبلاط وفقاً لتوجيهات مجموعاته:

أحبطت الأجهزة الأمنية اللبنانية في الأشهر الماضية عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية، وحالت دون وقوعها، من خلال تفكيك شبكات تابعة لتنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة". أبرز تلك العمليات كان تنظيم "داعش" يعدّ لتنفيذها في شهر رمضان الماضي، وكان يمكن لها، فيما لو وقعت، أن تمثل "أيلول اللبناني".

أراد التنظيم أن يفجّر في وقتٍ واحدٍ مجمّعاً تجاريّاً، وكازينو لبنان، وغير أمكنة شعبيّة وسياحيّة في بيروت والضواحي وعدد من المناطق. لكن إستخبارات الجيش تدخّلت في الوقت المناسب، وأوقفت الخليّة التي أُعلن عنها في بيان رسمي نهاية حزيران الماضي، من دون أن تكشف جميع التفاصيل المتّصلة بالخلية ربطاً بخلايا أخرى لا تزال قيد المتابعة في جرود عرسال.

وفي هذه الجرود، نفّذ الجيش أكثر من عمليّة أمنيّة، في تكثيف للعمل الإستخباري على مدى الأشهر الماضية، إستهدفت رؤوس المجموعات الإرهابية، كان آخرها توقيف طارق الفليطي وقتل سامح البريدي قبل أسبوعين، حتى أمير جبهة النصرة أبو مالك التلّي تعرض لأربع محاولات إستهداف من قِبل الجيش.

يبقى ما سبق أقل خطورة من المعلومات التي وردت إلى الأجهزة الأمنية، والتي تؤكد المصادر أنها باتت في حكم المؤكدة، بعدما تمّت مقاطعتها بأكثر من طريقة. وتشير هذه المعلومات إلى أن قيادة العمليات الخارجية في تنظيم داعش في الرقة، أصدرت أمراً إلى مجموعات تعمل في لبنان بوجوب تركيز العمل على إستهداف مناطق تقطنها غالبية مسيحية، إضافة إلى مناطق يسكنها أبناء الطائفة الدرزية.

كذلك فإن أوامر "الرقة" تطلب إستهداف النواب والوزراء والسياسيين الدروز، وعلى رأسهم النائب وليد جنبلاط. وتلفت المصادر إلى أن تعليمات داعش تشير إلى أن تنفيذ عمليات ضد المسيحيين والدروز سيكون له وقع إعلامي وعملي أكبر بكثير من العمليات السابقة. ويؤكد مسؤول أمني أن التنظيم الإرهابي، فيما لونجحت عملياته، لم يكن يهدف إلى الإيذاء وحسب، بل كان يرمي إلى دفع عدد كبير من الموظفين اللبنانيين إلى هجرة بلداتهم ومناطقهم، أسوةً بما جرى مع الأيزيديين في سنجار والمسيحيين في عدد من المناطق العراقية الأخرى. وهنا مكمن خطورة ما أراده التنظيم، وأهمية العمل الأمني الإستباقي الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية، خاصة خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي أدت إلى إعتقال عشرات الشبكات الإرهابية والأفراد الذين يخططون لتنفيذ أعمال إرهابية على الأراضي اللبنانية، فضلاً عن الإستهداف المباشر لمواقع الإرهابيين في جرود عرسال والقاع ورأس بعلبك من قِبل الجيش والمقاومة، الأمر الذي أدى إلى إستنزاف لقدرات وطاقات هذه المجموعات، وشلّ حركتها في الداخل وعلى الحدود، مما ساهم في تقليص قدراتها على شنّ عمليات إرهابية في الداخل اللبناني.

ترافق ذلك مع إجراءات أمنية مشدّدة فيما يتعلق بالنازحين السوريين ومخيماتهم وتحركاتهم في العديد من المناطق اللبنانية خاصةً في المناطق القريبة من الحدود في البقاع والشمال، وفي محيط المخيمات الفلسطينية خاصة مخيم عين الحلوة في الجنوب اللبناني.

١٩. وزير الداخلية: الأعمال الإستباقية حمت لبنان:

وفي السياق السابق نفسه، أكد وزير الداخلية نهاد المشنوق بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٠، على أن الأجهزة الأمنية اللبنانية إستطاعت أن تنفذ عمليات إستباقيّة ضد المجموعات الإرهابية جنّبت لبنان أعمالاً إرهابية خطيرة، من بينها عمليات كبرى كانت تستهدف تجمّعات تجارية وأماكن مكتظّة، في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول الكبرى في العالم من آثار العمليات الإرهابية التي نُفّذت على نطاق واسع، وأكّد أن هذه الدول الكبرى كانت تملك معلومات وتقنيات حديثة جداً ولم تستطع القيام بعمليات إستباقية كتلك التي قامت بها الأجهزة الأمنية اللبنانية.

٢٠. أزمة النزوح: وعود غربيّة على ورق، وإجراءات لمنع دخول المزيد:

رغم الوعود التي أُطلقت من قبل الرئيس الفرنسي ووزير خارجيتها ووزيري خارجية بريطانيا وألمانيا، لدى زياراتهم إلى لبنان قبل شهرين تقريباً بتقديم المساعدات الكثيفة للبنان لمواجهة أزمة النزوح السوري إلى أراضيه، إلا أن هذه الوعود ما زالت حبراً على ورق، وكلاماً في الهواء، وفقاً لما يؤكّده المسؤولون اللبنانيون، بانتظار المؤتمر الدولي الذي سيُعقد في واشنطن في أيلول المقبل.

وقد أكّد وزير الخارجية اللبنانية أكثر من مرة على هذه الحقيقة وعلى حاجة لبنان للمساعدة لتمكينه من القيام بما يلزم في هذا المضمار، وعلى رفض لبنان لتحويل الإقامة المؤقتة إلى دائمة لهؤلاء النازحين على الأراضي اللبنانية. كما أن وزير الداخلية اللبنانية نهاد المشنوق أكد في ٢٠١٦/٨/١٠ على "أن هناك تقصير من الحكومة الحالية في لبنان في مواجهة المجتمع الدولي، وطلب المساعدات منه لمواجهة أزمة النزوح وتحدياتها". وأكد أيضاً على أن عدد النازحين السوريين في لبنان بات فوق طاقة لبنان على التحمّل لذلك استطعنا "بواسطة قدرات وجدّيّة وفعالية الأمن العام، منع دخول أي نازح سوري جديد إلى لبنان، بقرار واضح وبتنفيذ جدّي على كل المعابر الحدودية".

٢١. السيد نصرالله: الدولة قادرة على دحر الإرهاب والمشكلة في القرار السياسي:

على عكس العنصريّة السائدة في العديد من القرى والمدن اللبنانية ضد النازحين السوريين، والتعاطي معهم وكأنهم إرهابيون، أو قنابل موقوتة، كان السيد حسن نصرالله في مستوى عالٍ من الرّقيّ الإنساني في مقاربة هذا الملف في مقابلته يوم الجمعة ٢٠١٦/٨/١٩ على تلفزيون المنار مع كوثر البشراوي، حيث أكد أن النازحين السوريين هم أخوة لنا في ضيافتنا، وأن المقاومة باتت عنصر قوةٍ وحماية للبنانيين والفلسطينيين والسوريين في لبنان من الإعتداءات الإسرائيلية، معتبراً أن الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية تمتلك القدرات والإمكانيات والشجاعة لإنهاء المجموعات الإرهابية في جرود عرسال وجوارها، لكن المشكلة في القرار السياسي المانع لقيام الجيش بهذه المهمة، مؤكداً أن هناك من يدافع عن هذه الجماعات داخل الحكومة اللبنانية، حيث أن هناك حلفاء لجبهة النصرة داخل الحكومة.

وأكّد السيد نصرالله أن الفريق الآخر (قوى ١٤ آذار) يتعمّدون إهانة الجيش عندما يتحدثون عن عدم قدرته على حسم المعركة مع الجماعات الإرهابية في تلك الجرود، متحدّثاً عن مفارقة غريبة لدى هؤلاء، فهم يريدون نزع سلاح المقاومة، وعندما نسألهم ومن يدافع عن لبنان بوجه "إسرائيل"؟ يقولون الجيش اللبناني، وإذا طُلب منهم إعطاء الغطاء والقرار السياسي لقيام الجيش بعملية تحرير لتلك البقعة الصغيرة في جرود عرسال، يقولون إن الجيش لا يملك القدرة والإمكانية للقيام بمثل هذه العملية!!

والحقيقة أن سماحة السيد إستطاع أن يضرب، كعادته، على الوتر الحسّاس، وأن يقدّم المقاربة الفعليّة والمنطقيّة التي استطاع من خلالها أن يضرب عصفورين بحجر واحد، الأول تأكيد ضرورة المقاومة وسلاحها في ردع الإحتلال الإسرائيلي، والثاني تأكيد قدرة الجيش على مواجهة الإرهاب وضربه، لكن القرار السياسي للممسكين بالحكومة والأكثرية فيها، يمنع ذلك.

إن المتابع للأحداث والتطوّرات لا يحتاج لكثير من العناء ليدرك أن الجماعات المسلحة في جرود عرسال نشأت وترعرعت وتطورت وتسلحت ودعمت وتستمر، بقرار خارجي من حلف الحرب على سوريا، وكان فريق ١٤ آذار وعلى رأسه تيار المستقبل والقوات اللبنانية، رأس حربة في تنفيذ هذه الإرادة الخارجية وتأمين الحماية والغطاء السياسي لها، على كافة المستويات السياسية والشعبية والمذهبية والإعلامية والرسمية وحتى اللوجستية، فكانوا في ذلك كمن يربي الحية في "عُبه" لتلدغ جاره، فاكتووا بنار هذه الجماعات ودفعوا الثمن وما زالوا، لكن إرتهانهم للقرارات الخارجية، وأحقادهم السياسية تجعلهم يكابرون مستمرين في سياسة دفن الرأس في التراب إلى حدّ الإختناق.

٢٢. عرسال: بلدة في مرمى الإرهاب:

رغم نشاط الجيش اللبناني بالقبض على قيادات من المجموعات الإرهابية في جبهة النصرة فرع القاعدة في بلاد الشام وداعش في عرسال، من السوريين والعراسلة ومقتل عدد من هؤلاء في المواجهات الدائمة مع الجيش، إلا أن البلدة البقاعية لا تزال تعيش القلق من الخلايا النائمة الإرهابية فيها. فـ"حرب التصفيات" بحق العراسلة والسوريين ما زالت قائمة، وإرهاب الجماعات المسلحة يتكرّر في البلدة بين الحين والآخر، وكذلك إستهداف الجيش ودورياته. وفشلت العبوّة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٩ في إستهداف آلية للجيش عند طريق راس السرج ومن تحقيق خسائر كبيرة في أرواح العسكريين، حيث إقتصرت الأضرار على جرح خمسة عسكريين بجروح طفيفة، وتمكن الجيش من تفكيك عبوة ثانية زرعت قبل أيام في المكان نفسه، كذلك يستمر مسلسل رمي القنابل الصوتية في شوارع البلدة. المختار محمد علولي، الذي نجا بأعجوبة من محاولة إغتيال، تماثل للشفاء بعدما إخترقت رصاصة فكه الأسفل، وآثر السّكن في بلدة اللبوة على العودة إلى منزله في بلدته عرسال.

وبحسب أحد المقرّبين منه سكن المختار في بلدة اللبوة لأن "اللي جرّب المجرب كان عقله مخرب" . وكيف له أن يعود إلى عرسال وإسمه لا يزال في قائمة التصفيات من قبل المسلحين. إلى جانب إسم علولي في اللائحة يقبع إسم رئيس بلدية عرسال الحجيري، الذي تتواصل رسائل التهديد من المسلحين إليه، سواء بمراقبة منزله أو برسائل هاتفية، وآخرها العثور على عبوة ناسفة على مقربة من منزله عثر عليها عناصر الشرطة البلدية وعمل الجيش على تفكيكها في ٢٠١٦/٨/٢٠.

٢٣. مخيم عين الحلوة يحمي نفسه ويتكامل مع الدولة والمحيط:

مخيم عين الحلوة، بات بعد تدمير المخيمات الفلسطينية في سوريا، المخيم الفلسطيني الأكبر للفلسطينيين في الشتات، خاصة بعد أن وفد إليه آلاف الفلسطينيين النازحين من المخيمات الفلسطينية في سوريا خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أضاف إلى أزمات المخيم القائمة أساساً أزمات جديدة:

أما أبرز الأزمات القائمة:

. الفقر الذي يدفع بالشباب الفلسطيني إما إلى الهجرة، وإما إلى الإرتماء بأحضان التنظيمات القادرة على دفع الأموال.

. البطالة وإنعدام فرص العمل.

. إنتشار السلاح وإنتشار عمليات القتل والإنتقام الشخصي.

. الفلتان الأمني والإغتيالات المتكررة، خاصة لكوادر من فتح.

. الإنقسام الداخلي بين فتح والإسلاميين (عصبة الأنصار، أنصار الله، جند الشام،...) إضافة إلى وجود فاعل لحماس، والجهاد الإسلامي ومنظمات فلسطينية تاريخية أخرى كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية... إلخ.

ـ إحتواء المخيم على مئات المطلوبين للدولة اللبنانية بتُهم الإرهاب وقتل القضاة الأربعة وجماعة أحمد الأسير والإعتداء على الجيش، وبقايا فتح الإسلام وأحداث طرابلس... إلخ.

أما أبرز الأزمات الجديدة المتفاقمة:

. زيادة الإكتظاظ السكاني.

ـ تفشّي إنتشار الجماعات المتطرفة المحسوبة على التنظيمات الإرهابية في سوريا (النصرة وداعش والقاعدة).

. تحويل المخيم إلى قاعدة للإنطلاق إلى سوريا، وتجنيد الشبان للمشاركة في سوريا.

. تركيز داعش والنصرة على المخيم لإنطلاق الأعمال الإرهابية منه باتجاه الأراضي اللبنانية.

ـ تشديد الحصار على المخيم خارجياً (الجيش اللبناني) وإرتفاع منسوب الخوف داخلياً من أن ينجرّ المخيم إلى فتنة داخلية أو توريط بالملفات الإرهابية التي قد تؤدي بالمخيم إلى مصير مشابه لمخيم نهر البارد في ٢٠٠٩.

لهذه الأسباب وغيرها بدأت كل عمليات الإحتواء الداخلية والخارجية، فتكتّلت الفصائل الفلسطينية الوطنية (فتح . الديمقراطية . الشعبية... إلخ) إضافة إلى الفصائل الإسلامية (الجهاد وحماس... إلخ) لتجنيب المخيم المصير الذي يخشاه الجميع، وجرت العديد من الإتصالات من قِبل الفصائل الآنفة الذِكر مع الجماعات الإسلامية المتطرّفة من أجل النأي بالمخيم عن الصراعات الدائرة في المنطقة، وقد أثمرت هذه الإتصالات لأسباب عديدة:

. قوة الفصائل المؤمنة بتجنيب المخيم أي مصير أسود.

. التوصل إلى إتفاق يحفظ وجود الجميع، شرط عدم الإخلال بأمن المخيم، والأمن اللبناني، وتسليم كل من يشارك بمثل هذه الأعمال للجيش والقوى الأمنية اللبنانية.

وقد تولّت اللجنة الأمنية في المخيم والمؤلّفة من الفصائل الأساسية التنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية لحماية المخيم وتنفيذ متطلبات أمنه من جهة، وضمان عدم تشكيل المخيم قاعدة قلق أو إزعاج أو تهديد للأمن اللبناني، وقد أثمر هذا التنسيق تسليم عدد من المطلوبين للأجهزة الأمنية، وتفعيل التنسيق الأمني المباشر مع الجيش والسلطات اللبنانية. الأمر الذي ساعد في تخفيف الإحتقان، وإزالة الهواجس داخل المخيم وخارجه إلى أمدٍ غير منظور، لأن ما تم الإعلان عنه ما هو إلا محاولة تجميل أكثر مما هو عملية معالجة لأن ثمة أحياء وشوارع في المخيم تقع تحت السيطرة الكاملة لجماعات وهابية أو إرهابية مثل النصرة وداعش وعصبة الأنصار وجند الشام، ولأن المخيم لا زال قاعدة إنطلاق لمقاتلين يلتحقون بالتنظيمات الإرهابية في سوريا، لكن هذا لا يعني عدم جدية التنظيمات الوطنية الفلسطينية في تطبيق الخطة المرسومة لحماية المخيم حيث سلمت القوة الأمنية المشتركة في المخيم عدداً لا بأس به من المطلوبين للأجهزة الأمنية اللبنانية كان آخرهم المدعو جمال هلال في ٢٠١٦/٨/٢٣ الذي يُعتبر من المنضمين لتنظيم داعش.

٢٤. مشروع هام لدعم الصحافة الورقية:

الصحافة اللبنانية كانت ولا زالت عرضة للإبتزاز السياسي الداخلي والخارجي، تبعاً لمصادر الدعم المالي، الذي يُحدّد التوجه السياسي والرؤية الإعلامية للصحيفة، خاصة وأن الصحافة اللبنانية تعاني منذ نشأت، وفقاً لما أثبتت وثائق نشرتها صحيفة الأخبار قبل عدة أشهر، من أزمتين مزدوجتين:

الأولى: تتمثّل في عدم قدرة الوسائل الإعلامية اللبنانية على تأمين التمويل الكافي وحاجتها الدائمة لمصادر التمويل من جهات أو شخصيات محلية أو خارجية.

والثانية: تتمثّل في تبعيّة الوسائل الإعلامية للجهات أو الشخصيات السياسية المحلية أو الخارجية التي تقدم الدعم المالي لها.

لذلك نجد أن وسائل الإعلام في لبنان، غالباً، ما تكون صاحبة رؤية وتوجّه سابق على الحدث السياسي أو الأمني أو العسكري، لذلك تلجأ هذه الوسائل إلى تفسير وتحليل الأحداث بناءً على رؤية الوسيلة الإعلامية

وإصطفافها السياسي، وليس بناءً على الأحداث والوقائع، فالتوجيه هو الحاكم للنص، وليس النص هو الفارض لذاته، والرؤية المسبقة هي الحاكمة للحدث، وليست الوقائع الميدانية هي التي تحدد الرؤية، لذلك نجد أن الموضوعية والحقيقة، غالباً، ما تكون أولى ضحايا التغطيات الإعلامية في غالبية الوسائل الإعلامية.

الكلام قاسٍ وقد يعود بالويل والثّبور وعظائم الأمور على كاتبه، الذي قد يشهّر به الكثيرون، ليس لأنهم على حق بل لغياب الموضوعية في رؤيتهم وتقييمهم، لذلك نجد أن حروب وسائل الإعلام على بعضها من جهة، وحروبها على التيارات السياسية المخالفة لمن يدعمها من جهة ثانية، هي حروب ضارية لا هوادة فيها، تستخدم فيها كل الأسلحة المحرّمة فكرياً وأخلاقياً وإعلامياً وسياسياً... إلخ، والسبب الرئيسي في ذلك عدم إستقلالية الوسائل الإعلامية مالياً، وعدم وجود محاسبة قانونية صارمة على الإفتراءات التي تبثّها وتكتبها وتتبنّاها هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، دون بيّنة ودون وجه حق. ولعل الحمايات السياسية للوسائل الإعلامية جعلها سلطة أولى بلا قيود، إلى درجة أن السياسيين في لبنان يردّدون مقولة شهيرة: إذا أردت أن تُهين نفسك إفتح مشكلة مع وسيلة إعلامية.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى سببها الضائقة المالية التي تعاني منها الجهات الداعمة للوسائل الإعلامية داخلياً وخارجياً، سوّقت بعض الوسائل الإعلامية خاصةً المقروءة منها والتي تعاني كلها من أزمات مالية خانقة، وسوّق بعض الإعلاميين لتبني الدولة اللبنانية لمشروع دعم الإعلام اللبناني خاصة المكتوب منه عبر قروض ميسّرة، وإعفاء الوسائل الإعلامية من دفع بعض الرسوم كالهاتف والمياه والإنترنت والكهرباء، إضافةً إلى خطة إعلانية شاملة لإنعاش الإعلام من خلال إعلانات تضعها المصارف والشركات المالية والوزارات في هذه الوسائل الإعلامية مقابل بدل مادي يحميها من الإرتهان للتبعية السياسية لهذا الطرف أو ذلك، مما يساهم في تحرير الصحافة ولو جزئياً من الإرتهان بسبب الحاجة.

وزير الإعلام اللبناني رمزي جريج وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة تبنّوا المشروع من حيث المبدأ، وأعلن الرئيس نبيه بري على اثر لقائه بوزير الإعلام دعمه للمشروع، وأمل أن يقرّ المشروع ويتحول إلى واقع وحقيقة، وقد أكد جريج بعد اللقاء ببري في ٢٠١٦/٨/١٠ أنه أطلع نبيه بري على مشروع دعم الصحافة الورقية من أجل إستمرارها، وأكد أنه لقي تجاوباً ودعماً كبيراً لأنه يحافظ على الصحافة الورقية التي كانت وما زالت واجهة لبنان الحضارية.

ويرجّح أن يلقى المشروع دعم كل الأطراف السياسية الأساسية في البلاد، لأنه يرفع عن كاهلها أعباء مالية كبيرة، في وقت تمرّ به هذه الأطراف بأزمات مالية خانقة، لكن الإستقلالية المنشودة للصحافة الورقية لا زالت بعيدة المنال، وقد تكون هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في طريق طويل.

٢٥ . حركة الشعب تكسر التقليد ورئيسها يتخلى عن موقعه:

فعلها نجاح واكيم وكسر التقليد الحزبي في لبنان، رافضاً إحتكار الكرسي التنظيمي أو توريثه لأحد أبنائه (جمال أو عمر) فقد سار النائب السابق، الذي اشتهر "بمشاكسته"، في خطوات التجديد داخل الحركة، التي أسسها قبل ١٦ عاماً إلى النهاية. وتم إنتخاب إبراهيم الحلبي رئيساً لحركة الشعب، في عملية جرت في أجواء ديمقراطية سادت المحطة الأخيرة لمؤتمر الحركة الثالث.

في فندق "الكومودور" في الحمراء، إجتمع ٤٦ مندوباً من أصل ٥٠ ناقشوا طوال ساعات النهار، أمس، التعديلات السياسية على مشروع الوثيقة السياسية والتقرير السياسي، اللذين لم يشهدا تبدّلاً جوهرياً، لناحية موقف "حركة الشعب" من التطورات الحاصلة في المنطقة وتأكيد تصدّيها للعدوان الأميركي . الصهيوني بوجهه التكفيري. وعليه، أعادت الحركة التأكيد على وجودها في صميم محور المقاومة وإلتزامها القضية الفلسطينية والعربية، داعيةً إلى تشكيل جبهة عربية تقدميّة تحمل مشروعاً جديداً للتحرّر.

موقف الحركة كان واضحاً في تأييد حزب الله في قتاله الجماعات الإرهابية في سوريا، وهو أمر شدّد عليه الرئيس الجديد إبراهيم الحلبي، حين قال إن "حزب الله بقتاله في سوريا لم يذهب للدفاع عن المقاومة وسوريا فحسب، إنما ذهب للدفاع عن لبنان بدرجة أساسية". لا بل أكثر من ذلك، إعتبر الحلبي (تأييداً لما قاله واكيم) أن الحركة "لو كانت تملك القدرة العسكرية لما توانت عن الإنخراط في المعركة" مردفاً، في الوقت نفسه، أن العمل المقاوم لا ينحصر فقط بحمل السلاح.

إذن، ترك القومي الناصري العتيق واكيم قيادة الحركة بثقة المتوقّع تنامي عملها معتبراً أن "المرحلة المقبلة سوف تشهد تدفق دم جديد في جسم الحركة التي يُقدّر عدد المنتسبين إليها بنحو الألف". بدوره قال الحلبي إن القيادة إستمرار، وما رسّخه واكيم سوف يستمر به وسط فريق عمل منسجم يطغى عليه العنصر الشبابي، وهو مؤلف من ١٥ عضواً يشكّلون القيادة التنفيذية. وتضم هذه القيادة إضافة إلى رؤساء المناطق ورئيس المكتب الطلابي، أعضاء هيئة التنسيق الـ٦ الذين تمّ إنتخابهم أيضاً إلى جانب الحلبي، وهم: أحمد حلاني، أحمد قبيسي، رأفت زبداوي، جورج عازار، علي دقدوق، ومجدولين درويش.